

**TC, Casablanca,
09/07/2001,210/2001**

Identification			
Ref 21011	Juridiction Tribunal de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 210/2001
Date de décision 09/07/2001	N° de dossier 10/2001/211	Type de décision Jugement	Chambre
Abstract			
Thème Conditions d'ouverture de la procédure, Entreprises en difficulté		Mots clés Traitement des difficultés de l'entreprise, Redressement judiciaire, Liquidation judiciaire	
Base légale Article(s) : 560 - Loi n° 15-95 formant code de commerce promulguée par le décret n° 1-96-83 du 15 Rabii I 1417 (1 Aout 1996)		Source Non publiée	

Résumé en français

Sont applicables, à tout commerçant, artisan, ou toute société commerciale qui n'est pas en mesure de payer ses dettes exigibles à l'échéance, les procédures de traitement des difficultés de l'entreprise. Le tribunal prononce l'ouverture du redressement judiciaire si la situation de l'entreprise n'est pas irrémédiablement compromise, sinon il prononce la liquidation judiciaire.

Résumé en arabe

طبقاً للمادة 560 من مدونة التجارة فإن مساطر معالجة صعوبات المقاولة تطبق في حق كل تاجر وكل حرفي وكل شركة تجارية ليس بمقدورهم سداد الديون المستحقة عليهم عند الحلول. وطبقاً للمادة 568 من مدونة التجارة فإنه يقضي بالتسوية القضائية إذا ثبت أن وضعية المقاولة ليست مختلفة بشكل لا رجعة فيه وإلا فيقضى بالتصفيه القضائية.

Texte intégral

المحكمة التجارية بالدار البيضاء
حكم رقم 210/2001 صادر بتاريخ 09/07/2001
ملف رقم 211/2001

التعليق:

- من حيث الشكل:

حيث إن الطرف قدم وفقاً للشروط الشكلية المطلوبة قانوناً مما يتعين معه التصريح بقبوله شكلاً.

- من حيث الموضوع:

حيث إن طلب المدعية يرمي إلى الحكم بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهتها وذلك لتوقفها عن سداد ما بذمتها من ديون.

وحيث إنه طبقاً للمادة 560 من مدونة التجارة فإن مساطر معالجة صعوبات المقاولة تطبق في حق كل تاجر وكل حرفي وكل شركة تجارية ليس بمقدورهم سداد الديون المستحقة عليهم عند الحلول.

وحيث إنه طبقاً للمادة 568 من مدونة التجارة فإنه يقضى بالتسوية القضائية إذا ثبت أن وضعية المقاولة ليست مختلة بشكل لا رجعة فيه وإلا في قضي بالتصفيية القضائية.

وحيث يستفاد من وثائق الملف ومستنداته وخاصة القوائم الترتكيبية لآخر سنة مالية والمدعمة بـلائحة الدائنين والمدينين أن المقاولة تعرف خللاً في موازنتها المالية بسبب تراكم الديون المختلفة والتوقعات التي عرفتها منذ نشأتها وهو الشيء الذي أدى بها إلى التوقف عن سداد ما بذمتها من ديون حالة والثابت بالحجوز التحفظية المضروبة على أصلها التجاري والأوامر بالأداء الصادرة في مواجهتها وباقى المطالبات القضائية الأخرى (انظر مرفقات المقال).

وحيث إن رئيس المقاولة عند الاستماع إليه بغرفة المشورة أقر بالتوقف المذكور وأكّد في نفس الوقت أن باستطاعة المقاولة التغلب على الصعوبات.

وحيث إنه بالنظر إلى كون المقاولة لازالت تمارس نشاطها وتشغل عدداً من العمال يتلقاً أجورهم بانتظام.

وحيث إنه بالنظر إلى كون المقاولة لها دائنية على الغير بحوالي 3,5 مليون درهم وتتوفر على أصول تتجلى في معداتها وآلاتها تبلغ قيمتها حوالي 2.675.043,69 درهم.

وحيث إنه بالنظر إلى كون غاية المشرع من سن مساطر معالجة الصعوبات هو مساعدة المقاولة على تجاوز ما يعترضها من صعوبات مالية وحماية الجانب الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بها.

وحيث إنه تبعاً لما ذكر أعلاه فإن المحكمة ترى بأن وضعية المدعية المالية غير مختلة بشكل لا رجعة فيه مما يتعين معه الحكم بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهتها.

وحيث إن حكم فتح المسطرة يعين تاريخ التوقف عن الدفع طبقاً للمادة 680 من مدونة التجارة وأن المحكمة ترى تحديده في فاتح ديسمبر 2000 لتصريح رئيس المقاولة بغرفة المشورة بأن التوقف عن الدفع كان في ديسمبر 2000 بعد أن عرفت مقاولته صعوبات عدّة ولنطابق تصريحة مع ما هو مضمون في مرفقات المقال.

وحيث إنه بمجرد الحكم بفتح المسطرة تعين المحكمة القاضي المنتدب والسنديك الذي تكلفه المحكمة بمراقبة عمليات التسيير.

وحيث إن الأحكام الصادرة في مادة صعوبات المقاولة تكون مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

وحيث إنه يتعين حفظ البث في الصائر.

وتطبّيقاً لمقتضيات المواد 568 – 569 – 570 – 579 و 728 من مدونة التجارة.

لهذه الأسباب:

تصرّح المحكمة بجلستها العلنية ابتدائياً حضورياً :

/ في الشكل : بقبول الطلب.

/ في الموضوع :

1) بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة شركة الكهرباء شمال جنوب.

2) بتعيين السيد صلاح الدين نحاس كقاضي متدب في المسطرة.

3) بتعيين السيد عبد الحميد مستظرف الخير في المحاسبة بصفته سنديكا.

وتحدد مهمته في :

· مرآبة عمليات التسيير.

· إعداد تقرير مفصل حول الموازنة المالية والاقتصادية والاجتماعية للمقاولة.

· إعداد الحل الملائم في نطاق المادة 579 من مدونة التجارة.

4) تحديد تاريخ التوقف عن الدفع في فاتح دجنبر 2000.

5) بتحديد مصاريف المسطرة في مبلغ عشرون ألف درهم تضمه المدعية بصفة مسبقة ومؤقتة بصدق هاته المحكمة داخل أجل عشرة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ.

6) بقيام كتابة الضبط بإجراءات المنصوص عليها في المادة 569 من مدونة التجارة.

7) بجعل الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

8) بحفظ البث في الصائر.